

مفوضية الانتخابات تكشف الموافقة على حل حزب سياسي بالبلاد



أكد مفوضية الانتخابات ، أنها بصدد إعادة مبالغ التأمينات المالية للمرشحين واستيفاء الغرامات، فيما أعلنت المصادقة على حل حزب سياسي.

وقالت المفوضية خلال كلمتها الأسبوعية، إنها: "تسعى لإتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية لإعادة مبالغ التأمينات للمرشحين الفائزين في الانتخابات البرلمانية لعام 2021 من خلال طلب شخصي يُقدم في مكاتب المحافظات الانتخابية كافة، بعد استيفاء مبالغ الغرامات للمخالفين منهم لنظام الحملات الانتخابية رقم (5) لسنة 2020، فضلاً عن تبليغ المرشحين المخالفين كافة الذين صدرت بحقهم غرامات مالية بضرورة الدفع خلال فترة >دُدت بـ (10) أيام من تاريخ التبليغ".

وأضافت أنها "مستمرة بعملية توزيع مكافآت موظفي الاقتراع المشاركين في الانتخابات البرلمانية لعام 2021، حيث يتم التوزيع من خلال مقرات مديريات خزائن الدولة في المحافظات كافة بالتنسيق مع اللجان المختصة المشكلة في مكاتب المحافظات الانتخابية لمتابعة عملية الصرف، وقد أنجزت محافظات (المثنى

والنجف وكربلاء) مهامها بهذا الشأن وشارفت محافظات (واسط وميسان ونيوى والأنبار) على الانتهاء من التوزيع في حين تفاوتت النسب في بقية المحافظات".

وبتوجيهات من الإدارة الانتخابية للمفوضية، "تدرس مكاتب المحافظات الانتخابية انتشار الناخبين لمعرفة أماكن تواجدهم وأعدادهم لغرض تسيير فرق جواله لإجراء عملية التسجيل البايومتري بالتنسيق مع الجهات الأمنية، إضافة إلى استمرارها باستقبال الناخبين في مراكز التسجيل لغرض إتمام عملية التسجيل البايومتري للمواليد الجدد وغير المسجلين سابقاً، فضلاً عن توزيع البطاقات البايومترية غير المستلمة".

وفي سياق منفصل، إتخذ مجلس المفوضين "قراراً بحل أحد الأحزاب السياسية، بناءً على طلب قُدم إلى دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية من قبل الهيئة التأسيسية، يقضي بحل الحزب".

واختتمت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، في مدينة السليمانية، "ورشة تقييم أدائها في انتخابات 10 تشرين الأول 2021، بعد أيام من النقاش والمراجعة لمفاصل العمل المتعلقة بالحدث الانتخابي الأخير".

وشهدت الورشة "التقييم الشامل لخطة المفوضية العملية وإجراءاتها القانونية والتعامل مع الشكاوى والطعون والإعلام والاتصال الجماهيري، إضافة إلى ملفات الإجراءات وتسجيل الناخبين والتدريب وأمن الانتخابات، فضلاً عن تصميم ورقة الاقتراع وتسجيل المرشحين وتدريب موظفي الاقتراع، إضافة إلى عمل دائرة الأحزاب والتنظيمات السياسية ومشاركة المرأة في الانتخابات".

وشدّد رئيس مجلس المفوضين جليل عدنان خلف على أن "المرحلة المقبلة ستكون لتعزيز المستوى المهني الذي ظهرت به المؤسسة قبل وبعد الانتخابات الأخيرة".

وشهدت الورشة العديد من "المداخلات لرئيس الإدارة الانتخابية عامر الحسيني وأعضاء مجلس المفوضين بشأن المحاور المختلفة الإدارية والقانونية والعملية والإعلامية في الورشة".